لا احد سيصدق وعود جهاز الامن الاسرائيلي حتى تتم اعادة المبعدين الى ديارهم

الابعاد ليس سياسة جديدة ولكن مناورة ديمغرافية تمارسها اسرائيل حتى لا تعترف بحقوق الفلسطينيين

■ لن يكون من الممكن تصديق وعود جهاز الأمن الاسرائيلي حول تغيير السياسة المتبعة الى أن تعود عناية سمارة الموجودة في إبعاد قسري منذ ثمانية أشهر الى منزلها في قرية تقع غرب رام الله، والى أن يعود حميدة عباس الى منزله الذي أبعد عنه قبل عشرة اشهر ويتمكن من أصطحاب اطفاله الى مدارسهم في رام الله. طالما بقي دخول المواطنين، حملة الجنسية الامريكية والبرازيلية والالمانية، الذين لا يحملون اسم كوهين وشميدت، محظورا على الحدود، فذلك يعني أن السياسة ما زالت على حالها: سياسة دفع عشرات آلاف العائلات الفلسطينية الى الانشطار والافتراق ومغادرة منازلها والهجرة الى مكان آخر.

هذه ليست سياسة جديدة في الضفة وغزة. اسرائيل تقوم منذ عام 1967 بمناورات ديمغرافية يليق أن نطلق عليها كلمة إبعاد. الأوامر العسكرية أجبرت 100 ألف شخص على فقدان مكانة الاقامة الدائمة التي يملكونها في المناطق المحتلة والبقاء كمبعدين في الأقطار التي سافروا اليها للدراسة أو العمل. هذه الاساليب والحيل حولت 240 ألف شخص من مواليد الضفة وغزة كانوا قد غادروا المناطق بسبب الحرب في 1967 و60 ألفا آخرين كانوا في الخارج عند اندلاعها، الى لاجئين جدد.

كل هؤلاء الاشخاص لهم عائلات في المناطق، إلا أن اسرائيل حرمت الاغلبية الساحقة منهم من جمع الشمل في وطنهم (في تلك السنوات عملت اسرائيل على الاعتراف بحقوق يهود الاتحاد السوفييتي في الهجرة اليها من اجل جمع شملهم مع عائلاتهم في اسرائيل). بعد عام 1994 سمحت اسرائيل لبضعة آلاف من العائلات الفلسطينية بالتوحد من جديد سنويا، إلا أن الحصة التي سمحت بها كانت دائما بعيدة كثيرا عن الاحتياجات الحقيقية، ومنذ عام 2001 جمدت اسرائيل عملية جمع الشمل وحظرت على الفلسطينيين من مواطني الدول العربية (خصوصا الاردن ومصر) القدوم للزيارة.

حتى عام 2006 كان بامكان الفلسطينيين من حملة الجنسيات الغربية التهرب من هذه السياسة الشاملة. في سنوات التسعينيات اعتبروا فئة وشريحة مطلوبة (استثمارات، تجارا، اكاديميين يعملون في منظمات دولية مثل البنك الدولي)، وحتى إذا لم تحظ اغلبيتهم بمكانة المقيم الدائم، إلا أن اسرائيل سمحت لهم بالعيش فيها أو زيارتها بصورة دائمة. هكذا كان وضع الأزواج والزوجات الاجانب المتزوجين من فلسطينيين وفلسطينيات.

هذا الوضع بقي كذلك الى أن قرر أحد ما في المستوى السياسي بأن هذه التفرقة والتمييز لصالحهم قياسا بمواطني الاردن ومصر هو مسألة لا تطاق، وبذلك صدر حظر على دخولهم منذ عام 2006. هوية ذلك الطرف السياسي ليست واضحة. منسق العمليات في المناطق قال لدبلوماسيين غربيين بأن المسؤول عن القرار هو وزارة الداخلية، أما الداخلية فتقول أن هذا كان قرارا مشتركا مع وزارة الدفاع.

على أية حال، نقول ان من اتخذ هذا القرار لم يأخذ في الحسبان أن هذا مساس بشريحة قوية من الشرائح الفلسطينية: ناطقون بالانكليزية وذوي علاقات وصلات مع وزارة الخارجية الامريكية ومع الصحافة الهامة والتجار في اسرائيل والعالم. هم وجدوا طريقة لرفع صوتهم معا خلافا لعشرات آلاف النساء من حملة الجنسية الاردنية اللواتي يختبئن مذعورات في أرجاء الضفة لأن اسرائيل لا تعترف بحقهن في العيش مع أزواجهن وأبنائهن.

التغير في السياسة المتبعة تجاه الفلسطينيين حملة الجنسية الغربية، وضع على طاولة افرايم سنيه من قبل تعيينه نائبا لوزير الدفاع. سنيه اعتقد حينئذ أن لا جدوى من تغيير السياسة وأنه ضار بالمصلحة الاسرائيلية. في محادثة مع «هآرتس» بدا سنيه صادقا في وعده أن هذه السياسة تجاه الامريكيين والاوروبيين قد ألغيت فعليا، وأن مكتبه يعكف على اعداد انظمة جديدة «تُبسط ولا تُعقد، وتُسهل ولا تُثقل» (إلا أنه ترك السامعين يفهمون أن الانظمة لن تشرع بقاء الآلاف ـ خصوصا الكهول والاطفال – الذين لم يغادروا رغم انتهاء مدة اقامتهم). ولكن الفرح مبكر: في المعابر الحدودية واصلوا خلال الاسبوعين الأخيرين منع الدخول ـ حتى لمن تزوجوا هنا ولديهم أبناء، أو اولئك الذين جاؤوا للزيارة. هل هذه مجرد «ملحقات للوضع القادم»، كما قال سنيه، أم أن ذلك يشير ايضا الى الجهاز الذي لا يعتبر فيه سنيه المقرر الوحيد، كما يبرهن موقف الأقل الذي ينادي به في قضية إزالة الحواجز؟.

في الجهاز الاسرائيلي يعملون بصورة مختلطة جماعية: قادة الجيش (بعضهم مستوطنون) مع السياسيين والاكاديميين والقانونيين الذين أصابهم الهلع الديمغرافي. الخط الاخضر ليس قائما بالنسبة لهم، هم ابتدعوا «قانون المواطنة» الذي وسع التمييز ضد عرب اسرائيل بصورة صارخة ويتدخل في حقهم في الحياة الأسرية. لماذا لا يتصرفون بصورة مشابهة خلف الخط الاخضر حيث يسود القانون العسكري؟.

واذا توقف سنيه عن شغل منصب نائب وزير الدفاع فمن يضمن أن لا يقوم نائب الوزير من كديما بعدم الغاء الالغاء؟ الجهاز الاسرائيلي اليوم يتجاهل أكثر من أي وقت مضى حقيقة أن القمع والتفرقة هما جزء لا يتجزأ من كل حكم احتلالي، وهما اللذان يتسببان بنشوء التهديد الأمني. الحد الاقصى الذي يوجد لديها استعداد للقيام به هو «تسهيلات وخطوات ايجابية» وليس اعترافاً بالحقوق.

عميره هاس
(هآرتس) - 2006/12/27

فتاة فلسطينية تنظر من نافذة باص وهو يعبر نقطة تفتيش قلنديا

كلهم متطرفون

يجب التحرر من فكرة أن الحل السياسي المعتدل سيأتي على يد شخص مثل أبو مازن

■ إن دعم وتعزيز أبو مازن، في هذه الظروف القائمة اليوم لدى الفلسطينيين يعتبر محاولة ربما لا تكون جادة وقد تكون عبارة عن خدعة كبيرة قد يواجهها الفشل، ولكنها تنبع من تفاؤل حذر نحو مسيرة جديدة. فعلى الرغم من كل عمليات الدعم التي حصل عليها من الامريكيين والاوروبيين ومن صناديق الدعم والمساعدة الدولية، من المصريين، والاردنيين، من اليسار ومن وسائل الاعلام عندنا، بما في ذلك 60 ألفا من عناصر الأمن التي وضعت تحت إمرته، فلم يتمكن أبو مازن حتى مع كونه رئيسا في أوج قوته، من أن يواجه انتصار حماس. والآن لا يجوز أن نتوقع منه أي قدرة ايجابية جديدة. لا يوجد أي احتمال في أن نحوله الى نوع من المتعاون مع اسرائيل ضد الغالبية الفلسطينية في شعبه. وكلما أسهمنا في دعمه وتقويته، فان حماس ستكون أكثر شعبية.

الحديث بأن المجتمع الفلسطيني غير متوافق ولا مصنوع من طينة واحدة، على الرغم من انتصار حماس، وعلى ذلك يمكننا أن نقدم العون لأبو مازن، وفي هذه الحالة فاننا ندعم وجود هذا النزاع الداخلي، وذلك بواسطة فتح «القديمة الجيدة» ضد حماس والجهاد السيئتين. إن إقدامنا على ذلك يعتبر مغامرة غير مسؤولة وغير ممكنة في نفس الوقت. فالاسلام المتطرف، وعلى كل فصائله، وبزعامة حماس التي انتصرت في الانتخابات، كل هذا الآن، ولأسفنا الشديد، القوة السياسية الأقوى في المناطق. السلطة الفلسطينية وفتح المنهارة والمتجزئة برئاسة أبو مازن نفسه لا يمكن اعتبارها ركيزة قوية لنا، وان تقويتهم ستتحول الى نوع من التشهير الخطير في النزاع، كما كانت الحال في لبنان مع المارونيين. فكل العالم الاسلامي والعربي سيكونان ضدنا. واذا كنا ظاهرين كمؤيدين لهذا الجانب أو لذاك.

من المهم أن نتذكر ضرورة استخلاص العبر دون الخوف أو توقع السيء أكثر. فعندما تم انتخاب أبو مازن كرئيس للسلطة وكوريث لعرفات، اغلبية الفلسطينيين والمحللين ادعوا بأن هذه ستكون لحظة تاريخية، وستقود الى فجر يوم جديد. وجميع هؤلاء أوجدوا لنا موجة من التفاؤل والتحليلات وأكدوا أن أبو مازن هو زعيم معتدل، سوف يضع حدا للارهاب، وسيسيطر على «المتطرفين» ويوافق على تسوية تضع حدا للنزاع. وشرحوا لنا أن مثل هذا الحلم سوف يتحقق وسيتجاوب مع رغبات اسرائيل التي يجب عليها ـ فقط ـ أن تدعم هذا التوجه لدى أبو مازن، دون تدخل مباشر فيما يفعله، لكي لا تلطخ اسمه في نظر الفلسطينيين. وطلبوا من اسرائيل فيما بعد أن تطلق على الأقل سراح أعداد من السجناء، وأن تزيل الحواجز، وأن توقف البحث عن المطلوبين، وأن توقف ملاحقة عناصر فتح وأن تفتح بوابات العمل للفلسطينيين، لكن كل هذا، وبشكل مقلص، اعتبر انه «خطوات بناء الثقة ومن اجل تعزيز أبو مازن».

لقد فشلت جميعها في تعزيزه. وانتصار المتطرفين كان تاما. ولا بد من الانعتاق في نهاية الأمر من حالة خداع النفس بأن الحل السياسي المعتدل سوف يأتي في يوم من الايام على يد شخص مثل أبو مازن، أو سري نسيبة، أو محمد دحلان، الذي يريد ان يتمكن من تحييد قوة حماس، ليقدم تنازلات مؤلمة في الشارع الفلسطيني، من اجل التسوية ووضع حد للنزاع.

لا بد ايضا من أن نحرر أنفسنا ولا نخدعها بأنه يوجد، فرق كبير بين فتح «الجيدة والمعتدلة»، وبين حماس السيئة والمتطرفة في كل ما له علاقة ببرامج وخطط اسرائيل. وفعليا، جميعهم متطرفون. والفرق بينهم هو فقط في التكتيك، على أساس نظرية المراحل التي كانت لدى عرفات.

لا بد في نهاية الأمر من الاعتراف بالحقيقة أن لدى الفلسطينيين يوجد خلاف في العمل الداخلي بين المتطرفين والمعتدلين. المتطرفون يقتلون ويختفون. والمعتدلون، على قدر ما، يشجبون ويقابلون وسائل الاعلام. فبعد انتصار حماس، «المتطرفون»، تدخلوا في المنظمات «المعتدلة»، وهكذا استبقوا الانتصار المتطرف لهم. وجزء من العمليات هو في السلطة والصلاحية، وجزء منها من خلال غض البصر كما يُقال من داخل السلطة وأنها ليست من قبلها ولكننا ما زلنا لا نصدق ونعتبر أن هناك فرقا بينهم.

الآمال أنه بدلا من الزي، والمسدس واللحية للرئيس المتطرف أبو مازن، جاء رئيس معتدل حليق الذقن، يلبس البدلة الجيدة، كانت هذه عبارة عن آمال فارغة. فأبو مازن قد فشل، واسماعيل هنية منتخب، وكل شيء بقي على ما هو عليه.

ماتي دافيد
عضو في مكتب حزب العمل
(معاريف) - 2006/12/27

مسألة السلام مع سورية موجودة في يد اولمرت أكثر مما هي في يد الأسد

■ منذ أن صعد بشار الأسد الى سدة الحكم بقي صامتا فيما يتعلق بموقفه من دولة اسرائيل، الأمر الذي دفع الاوساط السياسية في القدس الى الاعتقاد بأنه لا يوجد شريك للسلام في دمشق. بعد حرب لبنان الثانية بدأ الرئيس السوري باطلاق تصريحات نارية، فازدادت القناعة في اسرائيل بعدم وجود من نتفاوض معه في سورية. في الاسابيع الأخيرة أخذ الأسد يلمح الى أنه راغب في التوصل الى تسوية مع اسرائيل – واجهزة الاستخبارات في تل ابيب تتساءل الى أين يريد التوجه.

رئيس الموساد يقول ان مؤشرات المصالحة التي يطلقها الأسد ما هي إلا خدعة ومناورات من اجل تخليص نفسه من الضائقة التي وضعته فيها الولايات المتحدة. أما رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» فيُقدر بأن الأسد يريد التوصل الى التسوية. اهود اولمرت يتحدث وكأنه يتبنى وجهة نظر رئيس الموساد مئير دغان، ويؤكد الرأي السائد في اسرائيل بعدم وجود امكانية للمصالحة.

مثلما لا تنجح الجهات الاسرائيلية ذات العلاقة بسبر غور نوايا الأسد، لم يتمكن الرئيس السوري هو الآخر من فهم موقف اولمرت. اذا كان رئيس وزراء دولة اسرائيل الديمقراطية المفتوحة يصرح اليوم بأنه يريد الانسحاب من الضفة ويتراجع بعد شهر عن موقفه، فكيف يمكن للجار السوري أن يدرك الاتجاه الذي تسير نحوه اسرائيل؟ اذا كان اولمرت بزلة لسان قد استبعد امكانية التفاوض مع سورية في الاسبوع الماضي مع أنه كان قبلها بأيام قد تحدث بلهجة أكثر ايجابية، فكيف سيتمكن الرئيس السوري من فهم نواياه وتوجهاته؟.

في مثل هذه الوضعية الفكرية الجامدة لن يتمكن كل طرف من التأكد من نوايا الطرف الآخر. هذه الامور كانت قد حدثت في السابق ايضا: حافظ الأسد أضاع فرصة التوصل الى تسوية تاريخية مع اسرائيل خلال زيارة أنور السادات الى القدس، والتي أدت الى استعادة سيناء كلها، واهود باراك كرئيس للوزراء لم يستغل الظروف للوصول الى نتيجة ايجابية في المفاوضات التي أجراها مع ممثلي حافظ الأسد في شبرزدتاون في مطلع 2000.

الغموض الذي يلف نوايا الزعيمين هو الذي يُملي سلوكهما واحدا نحو الآخر. الشك يغذي الميل لتجاهل الانعطافات في مواقف الطرف الآخر وتبني التحليل السلبي الذي تنسب له نوايا خبيثة. هذا ما تفهمه سورية من موقف اسرائيل، والعكس بالعكس.

الجمود الفكري يتلقى تعزيزا من خلال ميل الناس الطبيعي الى التهرب من الامور الحاسمة، وعدم الخروج عن المألوف والمخاطرة بخطوات جريئة. هذا القانون يسري بفعالية أكبر على السياسيين الذين يهتمون بالأساس بالحفاظ على حكمهم. الحاكم السوري متأثر من ضرورات محيطة غير بسيطة – في داخل بلاده وفي محور علاقته مع ايران وفي العالم العربي والأسرة الدولية، ورئيس الوزراء الاسرائيلي هو الآخر يتصرف في داخل متاهة ضغوط داخلية وخارجية. يجب افتراض أن الاثنين حائران بالنسبة للسياسة التي يتوجب عليهما اتباعها، وهذا هو أحد الاسباب وراء الضباب الذي يلفهما.

هناك طريقة اخرى وهي تعتمد على زعامة اولمرت بدرجة لا بأس بها. لو قام بوضع السلام مع سورية على رأس جدول اعماله لكان توصل اليه. اذا تبنى وجهة نظر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، فانه سيحدث عملية وهي ذات احتمالية كبيرة على تحقيق هذا الهدف. أما اذا اختار موقف رئيس الموساد فلن يرد على التلميحات السورية ويحول دون ترجمتها الى اتفاق. حسم مسألة السلام مع سورية موجود في يد اولمرت أكثر مما هو كامن في سبر غور نوايا الأسد.

بشار الاسد

عوزي بنزيمان
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) - 2006/12/27

ليس رئيس لجنة الاستخبارات وحده من يجهل الفرق بين السنة والشيعة

في اسرائيل تقودنا الحكومات المتعاقبة لحماقة وراء اخرى ولا احد يسألها

■ حالة من الارباك لفّت مقر مجلسي النواب والشيوخ في امريكا. عضو كونغرس ديمقراطي من تكساس، وهو سيلفسترو رايس، انتُخب رئيسا للجنة الخدمات السرية في مجلس النواب، وهي اللجنة التي تشرف وتتابع عمل اجهزة الاستخبارات الامريكية. جيف ستين، الصحافي المعروف من واشنطن، أجرى مقابلة مع سيلفسترو بمناسبة انتخابه وسأله اذا كان تنظيم القاعدة سنيًا أم شيعيا. الجواب كان متلعثما: «شيعي على الاغلب». الصحافي استغل نجاحه وأضاف: «وحزب الله»؟، رايس لم يتمكن من الاجابة وقال له: «لماذا تسأل كل هذه الاسئلة في الساعة الخامسة مساء؟ هل استطيع أن أتحدث بالاسبانية؟»، فلم يعرف مقر البرلمان الامريكي نفسه من شدة الخجل.

بالتأكيد كان هناك اسرائيليون كثيرون ممن استغلوا تعيين رايس هذا قائلين: أنظروا من يُعينون في منصب رئيسي في امريكا. إلا أن هؤلاء الاسرائيليين لا يملكون سببا للشماتة، ففي بلادنا يوجد أناس كثيرون بين الارض والسماء ممن ينظفون النوافذ العالية ولا يدركون شيئا مما يرونه من الأعلى.

عندما بدأت حرب لبنان الاولى، ومن ثم تعقدت واستطالت بسرعة، تسنى لي أن أتبادل أطراف الحديث مع نائب رئيس الوزراء في حينه، سيمحا ايرليخ.

سألت ايرليخ: «قل لي بالله عليك ما هذه الحماقة المأساوية التي أقدمتم عليها؟»، ايرليخ أجاب: «يوسي، صدقني أن أحدا لم يخبرنا أن في لبنان كل هذا العدد من الشيعة. على الدوام كانوا يُحدثوننا عن المسيحيين فقط».

مرت منذئذ سنوات موحلة كثيرة، وجاءت إلي الأمهات الاربع للحصول على دعمي لعملية الانسحاب من لبنان. الأمهات طلبن باصرار إخباري حادثة كانت قد حصلت: «قبل عدة ايام كنا عند رفول وفجأة في منتصف اللقاء اتضح لنا أنه يعتقد أن حزب الله هو تنظيم فلسطيني، فهل تصدق ذلك». صدقت.

حكومة اسحق رابين الثانية قررت في ايامها الاولى إبعاد أتباع حماس الى لبنان، فسألت عن عدد المبعدين. «عشرين، ربما»، قالوا لي. ولكن في نفس المساء اتضح لي أنهم أبعدوا 400 ناشط. ولم يسألوا؟

وجاءت حكومة بنيامين نتنياهو فقرر بالتوافق مع قادة الموساد اغتيال خالد مشعل. الفشل الذريع في تلك العملية معروف ونهايته معروفة. لجنة التحقيق التي تشكلت بعد العملية أظهرت أن أحدا لم يسأل قبل حدوث العملية اذا كان تنفيذها صحيحا في الاردن تحديدا، الأمر الذي يُدخل الملك الودي في ضائقة لا تطاق. لم يقم أي أحد ليسأل سؤالا صغيرا واحدا.

وجاءت حرب لبنان الثانية قبل خمسة اشهر، واليوم أصبح واضحا أن أحدا لا يعرف غاية القرارات وهدفها، هل نشن عملية؟ هل نعلنها حربا؟ لم يسأل أحد عن ذلك بصورة حقيقية.

والآن، عندما يطالبون بالعودة الى قطاع غزة للمرة الألف على أمل القضاء على صواريخ القسام، ما هي جدوى شن عملية اخرى بينما فشلت كل العمليات السابقة التي زادت من تدهور الوضع وحدته في سديروت وما حولها؟ هذا هو السؤال المطروح الآن.

ما يحدث يجب أن يحدث عندما يضعون قدرا كبيرا على النار وبعد ذلك يسألون عما يُطبخ فيها وكيف يمكن ضمان عدم احتراق الطبخة؟. هؤلاء هم قادتك يا اسرائيل الذين يرسلون جنودك الى المعركة ويعرضون مواطنيك في الداخل للهجمات.

الأمر لا يقتصر على عدم وجود من يعطي الاجابات، وانما لا يوجد من يطرح الاسئلة كذلك – اسئلة عن الحياة والموت.

يوسي سريد
(هآرتس) - 2006/12/27

لن يكون هناك رد على صواريخ القسام واولمرت يفضل المصالح الخارجية على رد عسكري

■ صاروخ القسام الذي ضرب سديروت وضع رئيس الوزراء ايهود اولمرت أمام احدى المعاضل الصعبة في أول عام لولايته: فهل يطلق العنان للجيش الاسرائيلي، ويرسله مجددا الى العمليات ضد مطلقي القسام؛ أم يشد على الاسنان ويتمسك بـ«التجلد» حيال النقد المتعاظم؟

لقد تورط اولمرت بوضع رئيس الوزراء الثاني لاسرائيل، موشيه شريت، الذي حاول صد العمليات الانتقامية التي كان الجيش الاسرائيلي يقوم بها في الخمسينيات. وقد اعتقد شاريت بان عمليات المظليين التي يقودها اريل شارون لا تؤدي الا الى تعقيد علاقات اسرائيل مع القوى العظمى ومع العالم العربي، ولا تنجح في منع الارهاب. ولكن شاريت وجد صعوبة في الصمود في وجه ضغوط الجيش الذي اراد العمل وتمتع باسناد من دافيد بن غوريون، حتى من منفاه في سديه بوكر واصل الامساك بالخيوط السياسية والامنية. ولهذا فقد صادق شريت على عمليات لم يؤمن بها، وكان ينفس احباطاته في الليالي، لدى كتابة يومياته الشخصية.

ليس معروفا اذا كان اولمرت قرأ أمس يوميات شاريت، بحثا عن الالهام. واضح فقط أنه مثل سلفه في الخمسينيات هو الآخر يؤمن بأن العلاقات الخارجية لاسرائيل أهم من عملية عسكرية اخرى ذات فرص طفيفة. فقد عمل الجيش الاسرائيلي في غزة على مدى خمسة أشهر، في البر ومن الجو، قتل مئات الفلسطينيين، ولم ينجح في وقف نار القسام، واعادة الجندي المخطوف جلعاد شليط، او هز حكومة حماس.

وفي المشاورات الامنية الذي سيعقدها هذا الصباح، سيسمع أولمرت وزير الدفاع عمير بيرتس، وكبار رجالات الجيش الاسرائيلي يطالبون بالرد. ويأمل اولمرت في الاستناد الى رئيس المخابرات يوفال ديسكن، الذي روى في جلسة الحكومة هذا الاسبوع بأنه منذ الاعلان عن وقف النار قبل شهر، انخفضت نار القسام بمعدل 75 في المئة. وقدر ديسكن بأن الجهاد الاسلامي وحده يواصل النار فيما أن حماس توقفت عن اطلاق النار، ولكن ردا اسرائيليا سيجر المزيد من المنظمات الى المواجهة.

في مكتب رئيس الوزراء يأملون ان الخلافات بين الجيش والمخابرات ستنقذ رئيس الوزراء من المعضلة. من ناحية اولمرت، فانه سيكون لالغاء التجلد وعودة الجيش الى غزة ثمن سياسي باهظ. فالمسيرة التي يحثها حيال رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) ستصل الى نهايتها؛ ودعوة اولمرت الى مصر الاسبوع القادم ستكون موضع شك، وربما أيضا رحلته الى الصين، وستعرض اسرائيل مرة اخرى في العالم كدولة عنيفة ومارقة. وعليه، فيمكن التقدير بانه من مشاورات اليوم لن تنتج عملية عسكرية كبيرة وصاخبة. الفارق الأساسي بين اولمرت وشريت يتعلق بوضعهما السياسي. فقد وجد شريت صعوبة في مصارعة بن غوريون، مؤسس الدولة وجبار العصر، وكذا رئيس أركان محبوب في حينه موشيه دايان. أما اولمرت فيقف حيال بيرتس، الذي يتردى وضعه الجماهيري في الدرك الاسفل، وحيال الجيش الذي أهين في غزة وفي لبنان. كما انه لا توجد شخصية سياسية تنتظر على الخطوط لتحل محل رئيس الوزراء وتلقي بظلها عليه. ونجاح اولمرت في تمرير الميزانية أظهر مرة اخرى أنه ليس له منافسون بصفته صاحب القرار السياسي. ومع شروط بداية كهذه يمكنه أن يخرج جافا حتى من الازمة الحالية، على الاقل حتى العملية القاسية التالية.

ألوف بن
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) - 2006/12/27

الحكومة غير قادرة على اتخاذ قرار لانهاء ظاهرة الحواجز.. وازالتها ضرورية لنا ولهم

■ تقليص عدد الحواجز في الضفة ليتمكن الفلسطينيون من أن يحيوا حياة معقولة، وليتمكنوا من الشراء، وزيارة أقرباء العائلة، وللدراسة وكذلك (كما هو الحال في الخليل) حتى يجتازوا الطريق دون أن يقوموا بالدوران لمسافة كيلومترات، لا داعي لأن يطلق على هذه أنها «مبادرات» حسن نية لمحمود عباس، بل هي اعمال كان لا بد من القيام بها منذ وقت طويل. ففي محفوظات معدّة لدى وزارة الدفاع توجد مخططات لازالة مثل هذه الحواجز من تلك التي لا فائدة منها، وهي تأخذ بالحسبان الاحتياجات الأمنية في نفس الوقت. ولكن، يتضح أنه لا يوجد من بين القيادة من هو قادر على القيام بهذه الخطوة.

عالم الحواجز في الضفة الغربية جرى تصويره وتوثيقه حتى الآن في العديد من الأفلام الاسرائيلية والاجنبية، ويظهر ذلك في بعض الاحيان وكأنه عبارة عن مختبر للتجارب قد صممه أحدهم ليفحص مدى قدرة الفلسطينيين على الاحتمال، هذا النوع من بني البشر، والعيش حياة طبيعية في ظروف غير ممكنة. الفيلم الذي أخرجه دانيال برينبويم يصف هذه الحياة على أنها حياة اعتيادية لفرقة يعتبر عازفوها الدائمون يمكنهم القيام بعروض وظهور في رام الله بسبب الموانع والحواجز الدائمة، وفجأة في مناطق الضفة الغربية. واذا كانت الفرقة تعتبر شيئا اضافيا، فهكذا ايضا تجري حياة الناس الذين يقدمون لقمة العيش ولا ينجحون، في نفس الوقت، في الخروج من القرية والوصول الى المدينة، وحياة طلاب لا ينجحون في الوصول لأداء الامتحانات، وحياة الآباء الذين لا يستطيعون الوصول الى الطبيب (المستشفى) لكي يحدد لهم نوعا من العلاجات الضرورية لأن أحدهم انسان مريض.

في مرحلة وجود عمير بيرتس كوزير للدفاع في الحكومة الاسرائيلية، الذي تعهد باستحداث سياسة جديدة وإحداث تغييرات في هذا المجال، في عهده، زاد عدد الحواجز في الضفة الغربية بما نسبته 27 في المئة من اجمالي العدد الحالي. ولا نتحدث هنا عن حواجز خاصة للدخول الى اسرائيل أو تفصل عنها، بل عن مئات العوائق من أنواع مختلفة، تم وضعها هنا وهناك على الطرق لكي تمنع تحرك وتنقل الفلسطينيين وتعيق الحركة بين التجمعات السكانية. ولكي يتقلص الاحتكاك بين الجنود الاسرائيليين وبين المواطنين الفلسطينيين، قلّ عدد الحواجز التي يقف عليها جنود وزاد في نفس الوقت عدد تلك التي تقام من أكوام من التراب والحجارة ومن المكعبات الاسمنتية التي تقطع الطرق هنا وهناك، ولكن هذه العوائق غير المأهولة بالجنود فقط تضر بالمواطنين الفلسطينيين، ودون أي تمييز بينهم. وبالاضافة الى هذه يوجد ايضا نحو 150 حاجزا تظهر فجأة يتم وضعها على نحو غير متوقع اسبوعيا، لا تسمح للفلسطينيين بأن ينظموا حياتهم اليومية.

لقد قدم الى الحكومة عام 2005 مخطط من باروخ شبيغل الذي كان يشغل آنذاك منصب مساعد وزير الدفاع، والذي جاء فيه أن 49 من الحواجز يمكن إزالتها على الفور، لكن ذلك المخطط لم ينفذ أبدا لانه لم يكن هناك أحد معنيا بذلك، وذلك الى أن جاء موعد تقديم «مبادرة حسن نية» للرئيس عباس. والآن، فان رئيس الوزراء يقترح انشاء ممرات بديلة لهذه الطرق تحت الارض. هذه التصرفات غير المعقولة تُفهمنا بأن اسرائيل ليست قادرة على الالتزام بادارة حياة المواطنين الذين يعيشون تحت احتلالهم، ولكنها في نفس الوقت ليست قادرة على الانفصال عنهم دون الانفصال عن المستوطنات اليهودية. إن جدار الفصل لا يستطيع أن يؤدي هذه المهمة طالما أن هذه المستوطنات موجودة شرقه.

إن العلاقات ما بين اسرائيل والفلسطينيين تعتبر المفتاح من اجل منع مزيد من التطرف في منطقة الشرق الاوسط، وذلك كما عبر عنه هذا الاسبوع الملك عبد الله الثاني، ملك الاردن، ومع ذلك فان هذا النزاع ما زال يراوح في مرحلة تقديم «مبادرات حسن النية»، ففي ظل عدم وجود قيادة مصرة، فان قادة الكتائب والفرق هم الذين يحددون ويرسمون السياسة، وما يحلو لهم وكما يرون هذا النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني يوما بعد يوم، وكل حاجز أو إعاقة، سواء الدائمة أو التي توضع بالمكعبات الاسمنتية، تشكل حجرا اضافيا في جدار الكراهية، وإن تقليص عدد الحواجز لا يعتبر مبادرات حسن نية للفلسطينيين، بل ضروري لنا ولأنفسنا.

أسرة التحرير
(هآرتس) - 2006/12/27

توازن سلمي في مجال التهديد والخوف.. وحذار من خداع النفس

السلام لم يعد قابلا للتحقيق... واسرائيل ستبقى وتزدهر كما ولدت عام 1948

■ هل هناك من يعتقد حقا، انه يمكن التوصل مع الفلسطينيين الى تسوية تضمن وجود سلام بيننا وبينهم؟.

إنني من بين الاشخاص الذين يؤمنون بأنه يمكن التوصل معهم الى تسوية. إنني أفهم أنه يوجد هناك من يأمل بامكانية التوصل الى تسوية سياسية معهم. ولكن لا أحد يعتقد بأنه يمكن التوصل معهم الى تسوية، واذا كان أحدهم، فهل يعتقد فعلا؟.

كيف يمكن لانسان أن ينظر الى هذه التجزئة والانفصال بين الفلسطينيين، وعدم قدرتهم على ادارة شؤونهم، وعن حالة الضعف الكبيرة لفتح، وهذه الكراهية المتأججة لدى حماس، وهذه الحالة الاجرامية لدى منظمات المقاومة الشعبية، والتأثير المدمر للاسلام المتطرف، وهذا الزحف الايراني المتواصل هناك، وذلك الاعتقاد المتأصل تقريبا في قلوب جميع العرب، أنه آجلا أم عاجلا فان اسرائيل سوف تختفي عن هذه الخارطة، ومع ذلك الآن، هناك من يعتقد بوجود احتمال لتسوية سياسية؟ وهل هناك ايضا من يعتقد مع وجود كل هذه العوامل، العدائية ليس لنا فقط بل لانفسهم ايضا، أحدهم للآخر أن هناك من سيتعاون، من اجل التوصل الى تسوية مع اسرائيل؟ وحتى لو وافقت اسرائيل (وهي لن توافق) على الانسحاب الى حدود حزيران (يونيو) 1967 وايضا اذا وافقت (وهي لن توافق) على اعادة اللاجئين، وحماس تعترف بحق وجود دولة لليهود في قلب الشرق الاوسط المسلم، فهل هذا ممكن؟ إن كل هذا يشكل الأساس الذي قامت عليه حماس وهو عدم الاعتراف بحق وجود دولة اسرائيل. واذا ما تنازلوا هم في هذا الموضوع فهذا لا يحدث إلا بعد أن يتهودوا هم.

كل شيء ممكن. ولكن ليس في المستقبل المنظور حاليا. وليس في هذا الجيل الذي نعيشه. اذا لم يكن للفلسطينيين، فاذا للاسلام المتطرف سوف يهتم لهذا الأمر، بأن لا تكون هناك تسوية سياسية مع اسرائيل ولا سلام معها. فايران من ناحية تعتبر أحد العوامل المهمة، والقاعدة ايضا من الجانب الآخر كلاهما يهدد ليس اسرائيل وحدها فقط، ولكن ايضا الانظمة الاخرى في لبنان، الاردن، السعودية ومصر. واسرائيل لا تعتبر الجهة الاولى بالنسبة اليهم في هذه التهديدات، بل هي الأخيرة.

اذا ما هي النتيجة التي يمكن استخلاصها من ذلك؟ وهل حان الوقت للنزول عن الشجرة؟ أو الاستسلام لمطالب العرب؟ أو وضع حد للحلم الصهيوني واغلاق هذا المكان والخروج منه؟.

اسرائيل ستبقى وتزدهر، كما كانت ووجدت وازدهرت منذ أن أُعلن عنها كدولة، وهذا ايضا وفقا لحقها وبالرغم من المقاطعة العربية لها، التي أجبرتها في يوم من الايام على البحث عن خطط وبرامج أوصلتها فيما بعد الى أن تكون مصدرا لاجهزة الكمبيوتر حتى للولايات المتحدة واوروبا، بدلا من أن تظل في مكانها منتجة للألعاب البلاستيكية لتصديرها الى أسواق محلية مثل دمشق (هل فكرتم ذات يوم أن يكون الشاقل أقوى من الدولار وأن التصدير يكون أقوى وأكبر من الاستيراد؟). إن قادة الدول الاسلامية باتوا يُسلمون بحقيقة وجود اسرائيل، ولكن هذا ليس فعليا ولا مبدئيا، ولكن لانهم يعرفون ما هي قدرات اسرائيل وما هي القوى المطلوبة لأن يقوموا بمحو هذه الدولة دون أن يُمحوا هم ايضا معها. فهذا هو الأساس للعلاقات فيما بيننا، وليس الأمل الكبير الذي يصوره أحدهم لنفسه بأننا أصبحنا شعوبا متحابة. ففي كل العالم الاسلامي، الذي يشتمل على أكثر من مليار شخص، لم يقم حتى الآن من يؤمن بحقيقة وجود دولة اسرائيل ويُسلم بها.

إن كل هذا لا يعني بالضبط أن علينا أن نرفع أيدينا ونُسلم في موضوع توجهنا نحو السلام والتوصل اليه. بل علينا أن نسلك حياة تشبه من يعتقدون ويؤمنون بأنه يمكن التوصل الى التسوية السلمية في المنطقة، واذا لم نتوجه نحو السلام، فلا بد أن تكون هنا حرب. ونحن لسنا معنيين بالحرب. ولكن ايضا حينما نتوجه نحو السلام، وحينما نتصرف ولو على أساس يشبه السير وفق خريطة الطريق، فالويل لنا أن نضحك على أنفسنا وأن نغبن انفسنا. فالسلام لن يكون هنا، ولكن يمكن، ربما، التوصل الى نوع من التوازن السلمي في مجال التهديد والرعب والخوف، وذلك من اجل البحث عن المصالح، التي ستُعيننا على ادارة حياتنا، سواء كان ذلك أقل أو أكثر على النحو المطلوب بالنسبة الينا. وهذا ليس لسنة أو لسنتين، بل لسنوات جيل كاملة. واذا لم نخدع انفسنا، فاننا لن نواجه الفشل.

يوسف لبيد
(معاريف) - 2006/12/27